

## العدوان الأمريكي على سوريا يربك حسابات الانتخابات الرئاسية الإيرانية

◆ د. محمد السعيد إدريس

تسارعت أحداث الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثانية عشرة المقرر إجراؤها يوم ١٩ مايو المقبل بوتيرة متسارعة وغير متوقعة في أعقاب العدوان الأمريكي الصاروخي على قاعدة «الشعيرات» الجوية العسكرية بمدينة حمص السورية فجر الجمعة (٢٠١٧/٤/٧) رداً على ما اعتبرته الإدارة الأمريكية اعتداء بالأسلحة الكيميائية وقع يوم الثلاثاء (٢٠١٧/٤/٤) على مدينة

في إيران، ومن ثم فإن أجواء المعركة الانتخابية ستبقى بدرجة أساسية، أسيرة تداعيات العدوان الأمريكي على سوريا، خصوصاً مع تسارع هذه التداعيات على ضوء اجتماعات وزراء الخارجية السبع الصناعية الكبرى في إيطاليا وزيارة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لموسكو ولقائه المفاجئ مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، واستخدام روسيا حق الفيتو ضد مشروع استهداف إدانة سوريا في مجلس الأمن، واضطرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإفصاح عن حرصه على البحث عن «شراكة فعلية مع بوتين في سوريا».

قبل هذا العدوان العسكري الأمريكي على سوريا بيوم واحد كانت هذه الانتخابات قد ازدادت تعقيداً، على الأقل بالنسبة لتحالف الإصلاحيين المعتدلين الذين كان لهم السبق في إعلان توافقهم على ترشيح الرئيس حسن روحاني لدورة رئاسية ثانية، بعد الصدمة التي أحدثها إعلان إبراهيم رئيسي

خان شيخون بالقرب من أدلب ألقى بمسئولته على عاتق النظام السوري، وعلى أثر القرار المفاجئ الذي اتخذته الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد بتقديم طلب ترشيحه للانتخابات الرئاسية متجاوزاً توصية سابقة من المرشد علي خامنئي بعدم الترشح في هذه الانتخابات.

أحمددي نجاد برر هذا القرار بحرصه على دعم فرص نائبه حميد بقائي في الانتخابات الرئاسية، وهو هنا أدخل بقائي دائرة العداء للنظام من ناحية وسيكون محل ضغوط متعددة أبرزها بالطبع مجلس صيانة الدستور الذي ستكون له الكلمة الفصل في قبول ترشحه من عدمه، لكنه من ناحية أخرى أعطى انطباعات بضعف بقائي وعدم قدرته على المنافسة بدليل أنه قرر أن يخوض معركة الترشح في الانتخابات ليس للتنافس على الفوز ولكن لدعم فرص مرشحه الضئيلة، ومن ثم فإن مردود هذه الخطوة سيبقى محدوداً وإن كان هناك أثر ما فهو المزيد من النيل من مكانة أحمددي نجاد كأحد رموز النظام

المهجوم الشديد الذي تعرضت له حكومة الرئيس روحاني من المرشد الأعلى ومجلس خبراء القيادة وعدد من رموز المحافظين في هجوم اعتبره الإصلاحيون في عمق معركة الانتخابات الرئاسية حيث كان التركيز على فشل الاتفاق النووي الإيراني، الذي يعد أهم إنجازات روحاني في حل الأزمات الاقتصادية والمعيشية في إيران.

فقد شكلت الخلافات حول إدارة الوضع الاقتصادي محور الصراعات الداخلية في إيران بين الحكومة ومنتقديها، كما شكلت انتقادات خامنئي اللاذعة لأداء الحكومة والاتفاق النووي رصيماً لخصوم روحاني في معركتهم الانتخابية ضده و ضد تيار الإصلاحيين والمعتدلين الداعمين له.

كانت بداية هذه المعركة في ١٥ فبراير ٢٠١٧ عندما أعلن خامنئي أن «الشعب يشتكي من اللامبالاة والتمييز والعجز في معالجة مشكلاته»، وطالب الحكومة الاهتمام بتخصيص أوقاتهم لحل تلك القضايا بدلاً من الانجرار إلى الخلافات الداخلية، لكن الهجوم الشديد والتباين بين المرشد والرئيس تأكد في محتوى الرسالة التي أعلنها خامنئي (٢٠ مارس ٢٠١٧) بمناسبة أعياد النوروز (رأس السنة الفارسية) والتي أعلن فيها أن «السياسات الاقتصادية للحكومة خيبت الآمال». ودعا إلى الأخذ بنظام ونهج «اقتصاد مقاومة جديد خلق الوظائف».

لم يقتصر الأمر على انتقادات حادة من قيادة النظام للرئيس روحاني بل امتد إلى ممارسة اعتداءات معنوية ضده دون تدخل من المرشد الأعلى خاصة عندما تجرأ عدد من منتسبي ما يعرف بـ«حزب الله» الإيراني التابعين للحرس الثوري وأجبروه على الخروج من «حسينية المرشد» وطرده من المراسم التي أقامها مكتب خامنئي بمناسبة ذكرى «استشهاد السيدة فاطمة عليها السلام» (حسب عقيدة أهل الشيعة الذين يعتقدون باستشهادها).

وسط هذا المناخ الملبد بالمشاكل والتعقيدات للرئيس ولتيار الإصلاحيين والمعتدلين يبدو أنهم اختاروا الرد من منطلق التركيز على الورطة الإيرانية التي تتفاقم يوماً بعد يوم أمام إيران في سوريا، والتي يعتبر المرشد صاحب القرار الأول فيها بمشاركة الحرس الثوري والتبار الأصولي.

جاء اختراق هذه «الثغرة» الحرجة من جانب الدبلوماسي الإيراني الكبير مصطفى زهراني الذي عمل لسنوات طويلة في مكتب إيران بالأمم المتحدة، ثم عمل عام ٢٠٠٤ مساعداً لوزير الخارجية رئيساً لمعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية، وعاد مجدداً للعمل في الخارج ثم عاد ثانية إلى معهد الدراسات السياسية والدولية مديراً عاماً

«سادن العتبة الرضوية» المسئول الأول عن إدارة وقف الإمام علي الرضا بمدينة مشهد حيث يقع مرقد الإمام علي الرضا (الإمام الثامن ضمن الأئمة الاثني عشر وفقاً للمذهب الإمامي الإثني عشري الشيعي) بالترشح في الانتخابات. قبل ذلك كان رئيسي قد أعلن قبل أيام من تشكيل الأصوليين جبهة لإدارة تحالف يقود الانتخابات الرئاسية حملت اسم «الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية» (٢٢/٢/٢٠١٧) والمعروفة اختصاراً بـ«جمناب» (جبهة مردمی ينروهاي انقلاب إسلامي) أنه يفضل البقاء في منصبه على الترشح لخلافة الرئيس حسن روحاني. لكن مصادر مقربة من تلك الجبهة رجحت وقتها أن يكون إبراهيم رئيسي مرشحاً وحيداً للجبهة رغم معارضته حوض معركة الانتخابات الرئاسية، مشيرة إلى أن اعتراض رئيسي لم يكن قاطعاً، ومرجحة أن يكون هذا الاعتراض قد صدر في إطار لعبة سياسية أراد القيام بها لتوجيه الأنظار إليه وتعزيز مطالبات سياسية وشعبية بترشحه خصوصاً افتقاد الأصوليين، حتى ذلك الوقت، مرشحاً قوياً باسم الجبهة يكون في مقدوره منافسة الرئيس روحاني خاصة مع غياب أسماء بوزن كل من علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى وعلي أكبر ولاياتي وزير الخارجية الأسبق، مستشار الشئون السياسية للمرشد الأعلى للجمهورية.

#### الهجوم على «الشعيرات» يقلب الموازين

جاءت الضربة الصاروخية الأمريكية على قاعدة «الشعيرات» الجوية العسكرية في سوريا في وقت شديد الحرج بالنسبة لمعركة الانتخابات الرئاسية، حيث أن أصداء إعلان ترشح حجة الإسلام إبراهيم رئيسي لخوض غمار تلك الانتخابات لم تكن قد استوعبت بعد. فقبل إعلان ترشح رئيسي كانت جبهة تحالف الإصلاحيين والمعتدلين، التي حسمت اختيار مرشحها في الرئيس حسن روحاني، تعيش نشوة ارتباك جبهة الأصوليين «جبهة القوى الشعبية للثورة الإسلامية» في التوافق على اسم مرشح قوي قادر على منافسة حسن روحاني، فضلاً عن فشلها في توحيد كل الأحزاب الأصولية المحافظة في جبهة واحدة، حيث بقيت بعض هذه الأحزاب خارج الجبهة وخاصة الجناح الذي يقوده رئيس مجلس الشورى (البرلمان) علي لاريجاني، وغياب علي أكبر ولاياتي عن المشاركة في الاجتماع التأسيسي للجبهة، الأمر الذي أعطى لما يعرف بـ«جبهة بايداري» القريبة من الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد فرصة السيطرة على ذلك الاجتماع التأسيسي، بشكل زاد من مخاوف تمكين أحمدني نجاد من فرض مرشحه للانتخابات الرئاسية حميد بقائي.

وسط هذا الارتباك الذي سيطر على أداء تحالف الأصوليين اختار الإصلاحيون تفجير معركة سياسية كبيرة للرد على

للشئون الإستراتيجية. فتحت عنوان «فكر الروس فيها أما نحن الإيرانيون فلم نفكر فيها: المعضلة الكبرى إستراتيجية الانسحاب من سوريا»، كتب زهراني على موقع «ديبلماسي ايران» أن إيران تواجه الآن معضلة كبرى في سوريا بسبب عدم وجود خطة إيرانية للانسحاب، وانتقد التورط الإيراني في الأزمة السورية، واعتبر أن الوجود الإيراني في سوريا أصبح أهم مصدر لتهديد إيران من القوى المناوئة بعد انتهاء الأزمة الغربية المفتعلة ضد إيران بسبب برنامجها النووي.

ونوه زهراني إلى الفارق الشاسع بين الوضع الروسي في سوريا مقارنة بالوضع الإيراني. فروسيا لديها أهداف بات في مقدورها تحقيقها في سوريا، علاوة على أن روسيا لديها خطة واضحة للخروج من سوريا، أما إيران فهي تواجه تحديات هائلة لتحقيق ما تسعى إليه في سوريا، ولن يسمح لها ولا لحزب الله بإنشاء قواعد عسكرية على الحدود مع إسرائيل، لكنها فضلا عن ذلك ليس لديها خطة للانسحاب من هذه الورطة السورية مشيرا إلى وجود تفاهات بين الصديق الروسي وإسرائيل على عدم تمكين إيران من تحقيق تلك الأهداف.

مقال زهراني يصعب اعتباره مجرد رؤية شخصية للرجل مع أهمية موقعه في الخارجية الإيرانية، كما لا يمكن تصور أن مقاله مجرد تعبير عن وجهة نظر بل الأمر المؤكد أنه تعبير عن رؤية تيار كبير في إيران امتلك الجرأة الكافية لتفجير هذا البرميل من البارود شديد الاشتعال، وهو يعد مؤشرا مهما لحدة الصراع المتصاعد الآن داخل إيران والذي يتخذ من معركة الانتخابات الرئاسية ميدانا لتصفية الحسابات: تيار يقوده المرشد الأعلى ومدعوم من التيار الأصولي والمحافظين قرر إسقاط حسن روحاني بالتركيز على فشل الاتفاق النووي في حل الأزمت الاقتصادية لإيران وعدم امتلاك الحكومة ورئيس الجمهورية رؤية وعزما على إنجاح برنامج اقتصاد مقاومة قادر على تحقيق الرخاء للشعب والانتصار على الضغوط الخارجية، وتيار يدافع عن الرئيس يضم تحالف الإصلاحيين والمعتدلين أراد أن يفجر أزمة التدخل الإيراني في أزمت إقليمية ساخنة خاصة في سوريا والعراق واليمن وأن هذا التدخل بات يمثل أخطر مصادر التهديد للأمن الإيراني. هذه الرؤية اكتسبت مصداقية كبيرة على ضوء تراكم التحديات أمام الدور الإيراني في إدارة تلك الأزمت.

فالوجود الأمريكي في العراق يتحول من احتمال إلى واقع عبر عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صراحة عند استقباله في البيت الأبيض لرئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي والوفد المرافق له (٢٠/٣/٢٠١٧) بما يفيد بأنه لم يكن على الأمريكيين أن يغادروا العراق أبدا. كما أن

الخلافات في تصاعد بين إيران وروسيا حول سوريا لكن الأهم أن التركيز الآن من جانب الأمريكيين والإسرائيليين والسعوديين وأطراف عربية أخرى على تفكيك العلاقة التحالفية بين الرئيس الأسد وإيران من ناحية، وبين روسيا وإيران من ناحية أخرى، وسط معلومات أشار إليها مصطفى زهراني في مقاله المشار إليه، بأن الرئيس بشار الأسد قد يختار الانحياز إلى روسيا وليس إيران عندما يجد نفسه مجبرا للاختيار بينهما، على أساس أن روسيا هي الأجدر في الدفاع عنه، يضاف إلى ذلك المساعي الإسرائيلية مع روسيا لمنع تمكين إيران من إنشاء قاعدة عسكرية بحرية في اللاذقية، ومنعها وحزب الله (لبنان) من إقامة وجود عسكري على الحدود الشمالية لإسرائيل في هضبة الجولان. زيارة نتنياهو الأخيرة لموسكو كانت لهذا الغرض، ويبدو أنه، حصل على تفاهات مع روسيا بهذا الخصوص.

لكن التحدي الأكبر لإيران في سوريا يأتي الآن من الولايات المتحدة. فالوجود العسكري الأمريكي يتسع ويزداد عمقا في الشمال السوري بالتنسيق مع الأكراد السوريين، وجاءت الضربة الصاروخية الأخيرة لقاعدة «الشعيرات» الجوية العسكرية لتؤكد ما كان قد تم ترويجه من معلومات قبل أيام من وقوع هذا الاعتداء تفيد بأن الأنشطة الأمريكية المتزايدة في شمال سوريا تكشف عن وجود أولويتين أمريكيتين بهذا الخصوص: الأولى هي هزيمة تنظيم «داعش» والثانية هي تقليص نفوذ إيران. وإذا أضفنا إلى ذلك المعلومات التي جرى تسريبها بخصوص مسعى كل من واشنطن وتل أبيب لتأسيس حلف عربي يتحول إلى حلف إقليمي على غرار حلف «الناتو» لمواجهة إيران، فإن الدور الأمريكي ضد إيران آخذ في التحول من افتراض مع مجيء إدارة دونالد ترامب إلى واقع أكده العدوان الأمريكي على قاعدة «الشعيرات» فجر الجمعة (٧/٤/٢٠١٧).

فهذا العدوان أعطى مصداقية للتحذيرات الواردة في مقال مصطفى زهراني حول تحول الدور والوجود الإيراني في سوريا والعراق واليمن إلى مصدر تهديد حقيقي لإيران، فإلى جانب روسيا التي تعرف كيف تحقق مصالحها في سوريا ولديها استعداد للصدام مع إيران حول هذه المصالح، تدخل الولايات المتحدة كطرف منافس قوى لإيران ليس فقط في العراق ولكن في سوريا أيضا.

فالعدوان الأمريكي على قاعدة «الشعيرات» لا يخرج عن كونه إعلانا عن نوايا أمريكية بفرض النفوذ داخل سوريا والصدام مع إيران ونظام الرئيس بشار الأسد مدعوما من إسرائيل وتركيا ودول أوروبية وأخرى عربية عبرت عن ارتياحها وابتهاجها بالضربة الصاروخية التي جرى توجيهها

إلى قاعدة «الشعيرات» التي تعتبر مصدر قوة النظام في شن الهجمات الجوية في دائرة «حمص - أدلب - تدمر» أي في الوسط السوري كله.

### واقع انتخابي جديد

بهذا المعنى نستطيع أن نقول أن هذا العدوان الأمريكي سوف يؤرخ لمرحلة جديدة في مسار الانتخابات الرئاسية الإيرانية إذا أخذنا في الاعتبار الأمور التالية:

١- المعلومات الاستخباراتية العسكرية الأمريكية التي قدمت إلى الرئيس الأمريكي أثناء اجتماعاته مع كبار مستشاريه العسكريين قبل إعطاء تعليماته بتوجيه الضربة الصاروخية ضد سوريا. فحسب تقرير لوكالة رويترز (٧/٤/٢٠١٧) قدم مستشارو الاستخبارات العسكرية لترامب أدلة على أن الرئيس السوري مسئول عن الهجوم الكيميائي على خان شيخون، وقالوا أنهم يعلمون أي قاعدة جوية سورية استخدمت لتنفيذه، وأنهم تتبعوا الطائرة التي نفذته وهي من طراز «سوخوي ٢٢».

٢- حرص الولايات المتحدة على إبلاغ روسيا بالهجوم، سواء التزاماً بقواعد التنسيق الجوي المشترك بين البلدين، أو لأسباب وأهداف أخرى، وعدم اتخاذ روسيا أي موقف رافض بمنع العدوان يكشف عن وجود حدود والتزامات للرد الروسي والدفاع عن نظام الأسد الذي من شأنه أن يقيد أي تفكير إيراني انتقامي مستقبلاً.

٣- جدية النوايا الأمريكية للعدوان على سوريا، فخلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن التي عقدت لبحث الاعتداء الذي وقع بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون كانت نيكي هيلي المندوبة الأمريكية بالأمم المتحدة جادة في التلميح إلى إمكانية التحرك في سوريا من خارج الإطار الأممي وقالت أنه "عندما تفشل الأمم المتحدة بشكل دائم في واجبها بالتصرف بشكل جماعي، فهناك أوقات في حياة الدول نكون فيها مضطرين للتحرك من تلقاء أنفسنا".

٤- وجود تأييد دولي وإقليمي واسع لهذا العدوان الأمريكي ما يعني أن تحولات مهمة في مسار التسوية السورية عبر مساري "أستانة" و"جنيف" اللذين تشارك فيها إيران سوف تحدث باتجاه مزيد من التورط الأمريكي في الأزمة السورية، ومزيد من الدعم الأمريكي للمعارضة على حساب التنسيق السابق مع روسيا وأطراف أخرى في الحرب على "داعش".

### سيناريوهات ثلاثة رئيسية

إذا أخذنا هذه الأمور في الاعتبار في تحليلنا لتأثيراتها المحتملة على حملة الانتخابات الرئاسية سنجد أنها قد أحدثت إرباكاً

لم يكن متوقعاً في مسارات هذه المعركة الانتخابية. ويمكننا تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة لتأثير هذه التطورات على المعركة الانتخابية.

### السيناريو الأول

أن ينجح تحالف الإصلاحيين والمعتدلين في استغلال مخاطر ما يحدث في سوريا من تهديدات مباشرة للأمن القومي الإيراني للنيل من تيار الأصوليين والحرس الثوري الداعمين لمزيد من التورط الإيراني في الأزمات الإقليمية وتأزيم علاقات إيران الإقليمية، وتحميل كل هؤلاء مسؤولية تلك المخاطر، واستغلال رد الفعل الشعبي لصالح دعم الرئيس حسن روحاني، اعتقاداً بأن ذلك سوف يكون في مقدوره التغلب على الانتقادات الحادة التي وجهها المرشد الأعلى للحكومة وللرئيس واتهامها بالإخفاق في حل المعضلات الاقتصادية في البلاد.

نجاح هذا السيناريو يواجه العديد من التحديات أبرزها غياب إنجاز الوعود الانتخابية التي أطلقها روحاني عام 2013 سواء على صعيد الاقتصاد أو الانفتاح على المجتمع الدولي وإنهاء الحصار، وهنا يرى المعارضون أن "جُل ما حصلت عليه إيران بوقف برنامجها النووي هو طائرة إيرباص فرنسية"، إضافة إلى تورط روحاني في مخالفات مع توجيهات المرشد الأمر الذي جعله مستهدفاً بالنقد والتجريح الذي نال كثيراً من مكانته. وأخيراً خوض روحاني الانتخابات دون أن يكون هاشمي رفسنجاني بجانبه، وهو مهندس فوزه في الانتخابات السابقة، ناهيك عن هامش عدم ثقة الإصلاحيين على مدى السنوات الأربع الماضية في روحاني الذي اعتبر نفسه ممثلاً للمعتدلين وليس للإصلاحيين.

### السيناريو الثاني

أن يستغل الأصوليون المخاطر الخارجية لمزيد من التهاكسك الوطني مع قيادة وطنية مدعومة من المتشددين وعلى رأسهم المرشد. فعندما تتفاقم المخاطر الخارجية يكون التهاكسك والتشدد هو الحل، وهذا سيدعم من فرص فوز الأصوليين في الانتخابات الرئاسية خصوصاً مع إعلان إبراهيم رئيسي "سادن العتبة الرضوية" قبوله الترشح باسم "الجبهة الشعبية لقوى الثورة"، وهذا القبول يعني حصوله على موافقة ضمنية من المرشد الأعلى على تخليه عن منصبه في العتبة الرضوية والذي تولاه بقرار من خامنئي (مارس 2016)، ويعني أيضاً حصوله على موافقة ضمنية من المرشد على دعمه كمرشح رئاسي.

فرصة إبراهيم رئيسي في الفوز بالرئاسة تزداد إذا أخذنا في الاعتبار أنه من أبرز الأسماء المرشحة لتولي "ولاية الفقيه" في حال فراغ المنصب، وتمكينه من الفوز في الانتخابات



بصالح أصحاب الفتنة“ وفي إشارة إلى دفاع حكومة روحاني بشأن دور الاتفاق النووي في إبعاد الحرب عن إيران، ذكر خامنئي أن ”عبارة لولا الاتفاق النووي لكانت الحرب في إيران حتماً كذبة كبيرة“ مركزاً الهجوم على ”العناصر التي تضع اليد على النواقص والضعف وتعمل على تضخيمها“، ومشدداً على أن تلك العناصر والجهات ”هي التي قدمت مقترح العقوبات للأعداء“. وأبدى خامنئي استغرابه من ”مقترح المصالحة الذي خطف اهتمام الشارع الإيراني“ دون أن يذكر اسم خاتمي أو روحاني لكنه قال أن ”المقترح لا معنى له .. الشعب متحد.. لماذا تتحدثون عن المصالحة؟ هل يوجد خصام بين الشعب؟“.

هذا الموقف يبدو أن خامنئي تراجع عنه مؤخراً، لكن قبل العدوان الأمريكي على سوريا حسب ما كشف اسحق جهانجيرى نائب الرئيس الإيراني، الذي ترشح بدوره في الانتخابات، والذي التقاه وتباحث معه مجدداً في أمر المصالحة الوطنية، ونقل إليه ما أجمعت عليه قيادات وطنية في ”تجمع العلماء المناضلين“ على رأسهم الرئيس محمد خاتمي ووزير الداخلية الأسبق عبد الله نوري، وسكرتير التجمع (أحد أبرز قادة الثورة الإيرانية عام 1979) محمد موسوي خوئينيها، إضافة إلى شخصيات بارزة في حركة كوادر البناء (كاركران) التي أسسها الراحل هاشمي رفسنجاني والتي ينتمي إليها اسحق جهانجيرى.

فقد أفصح جهانجيرى لصحيفة ”شرق“ المؤيدة للإصلاحيين أن هذه الشخصيات أجمعت على أهمية اللقاء بالمرشد الأعلى وطرح فكرة المصالحة خاصة بعد رحيل رفسنجاني الذي كان، إلى حد بعيد، الرابط بين المرشد والشخصيات الإصلاحية، كما كرر أنه التقى المرشد وقدم له تقريراً مفصلاً في شأن التيار الإصلاحي، والآفاق التي يسعى إلى تحقيقها، لافتاً إلى أن الاجتماع كان ”إيجابياً وجيداً“، شرح خلاله خامنئي وجهة نظره بشفافية حيال التيار الإصلاحي وشخصياته، ونقل جهانجيرى عن المرشد قوله أنه يحترم هذه الشخصيات ويقدرها، مرحباً بالتواصل معها، وأن المرشد اقترح عليه أن يكون هو ”جهانجيرى“ الرابط بينه وبين التيار الإصلاحي، مشيراً إلى أن المرشد طالب هذا التيار ”الالتزام بقواعد اللعبة وقواعد الدستور“.

تطور مهم يمكن أن يكون فاتحة توافق وطني جديد لمواجهة المخاطر المتصاعدة التي تواجه إيران وقد يقود إلى توافق على شخصية وطنية تطرح للانتخابات الرئاسية المقبلة يجتمع عليها كل الأطراف، وتكون بمثابة رافعة جديدة للنهوض بإيران ومواجهة التحديات.

الرئاسية سيمنحه فرصة الإطلاع على مجريات إدارة الحكومة، وهذه من الشروط التي يجب توافرها في ”الولي الفقيه“ وفق الدستور. وإذا كان البعض يرى أن إبراهيم رئيسي (56 سنة ومتزوج من ابنة خطيب جمعة مدينة مشهد آية الله أحمد علم الهدى) ليست له خبرة سابقة في شؤون الحكم والأجهزة التنفيذية مقارنة بالرئيس روحاني، لكنه سبق أن شغل منصب النائب العام للبلاد، والنائب الأول لرئيس السلطة القضائية، ويلمح الأصوليون إلى إمكانية دعمه بعمدة طهران محمد باقر قاليباف في منصب نائب الرئيس الأمر الذي في مقدوره أن يساعده على تجاوز عثرات مراحل الحكم الأولى.

هذا السيناريو يجد ما يدعمه من إجراءات إعادة ترتيب بيت الحكم الإيراني من الداخل بعد اختيار محمود شهرودي نائب رئيس مجلس خبراء القيادة رئيس السلطة القضائية الأسبق ليكون مرشحاً لرئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام خلفاً لعللي أكبر هاشمي رفسنجاني. اختيار شهرودي لهذا المنصب تدعمه من فرص نجاح إبراهيم رئيسي في منصب رئيس الجمهورية لتأمين مرشد أعلى جديد يتم تدريبه على أعين السيد علي خامنئي في تكرار لتجربة خامنئي نفسه الذي تولى منصب المرشد الأعلى خلفاً للإمام الخميني حيث كان رئيساً للجمهورية.

### السيناريو الثالث

أن تؤدي التهديدات الخارجية الجديدة وتصاعد الضغوط المحتملة ضد إيران إلى إنجاح مساعي تحقيق ”مصالحة وطنية“ باتت إيران في أمس الحاجة إليها بعد أن تشدد المرشد في إعلان رفضه لها على مدى السنوات الماضية منذ ”فتنة عام 2009“ أو ”الثورة الخضراء“. لكن رفضه الحاسم لهذه الدعوة كان في فبراير الماضي، رداً على مقترح قدمه الرئيس الأسبق محمد خاتمي ودعمه الرئيس الحالي حسن روحاني.

كان الرئيس خاتمي قد تقدم يوم الأربعاء (15/2/2017) بمبادرة لتحقيق ”مصالحة وطنية“ منوهاً إلى أن ”الأوضاع مناسبة لخلق أجواء من المصالحة في إيران“ محذراً من التحديات التي تواجه إيران مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومطالباً بالإفراج عن زعماء الإصلاحيين المحدد إقامتهم خاصة كل من مير حسين موسوي والشيخ مهدي كروي، ودعم الرئيس حسن روحاني هذه الدعوة في خطابه السنوي بمناسبة ذكرى الثورة الإيرانية منادياً بإطلاق مصالحة وطنية وتوحيد الصف ضد تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومؤكداً أن ”الجميع في إيران يطالب بالمصالحة الوطنية“ وقتها كان رد المرشد خامنئي عصبياً واحداً معتبراً أن ”المقترح لا معنى له“ وأن ”الشعب لا